السرقة العلمية في الجزائر- بين أساليب الوقاية وسبل المكافحة -

Scientific theft in Algeria between the methods of prevention and ways to control

باهي هشام [1]

الفتني صديقة [2]

[1]طالب دكتوراه جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)
hichem.bahi@univ-biskra.dz
[2]طالبة دكتوراه جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)
sadika.elfetni@univ-biskra.dz

تاريخ الارسال:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر
2020/04/12	2020/04/15	2020/04/22

الملخص:

يعتبر البحث العلمي في مختلف العلوم الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الدراسات الجامعية؛ وله أهمية كبيرة في إكتساب المعارف ومحاولة تمحيصها وتطويرها، ولكي يحقق البحث العلمي الأكاديمي غايته؛ أصبح من الضروري أن يتوفر على معايير أساسية حتى يعتبر كذلك، لأن الخروج عن هاته المعايير المتعارف عليها يعتبر إنتهاكا لما يفرضه القانون في إعداد البحوث العلمية.

سنتطرق في هذه الدراسة لظاهرة السرقة العلمية، بإعتبارها أخطر الإنتهاكات التي قد يقع فيها الباحث، التي تفشت في الأوساط الجامعية الجزائريّة بشكل كبير في الآونة الأخيرة، حيث أصبحت تشكّل تهديدا حقيقيا يمسّ مصداقيّة البحث العلمي الجزائري في ظلّ تمظهرها في أشكال متعددة ومتفاوتة الخطورة، على الرغم من الجهود الوقائية والعقابية التي تسعى الجزائر إلى تفعيلها في محاربة السرقة العلمية، إلا أنها لم تحقق النتائج المتوخاة، ولم تساهم بالقدر الكافي من حماية الإنتاج الفكري.

الكلمات المفتاحية:

البحث العلمي - الباحث – الدراسات الجامعية - السرقة العلمية - الجهود الوقائية - الجهود العقابية.

[1] - المؤلف المرسل: باهي هشام / *hichem.bahi@univ-biskra.dz*

Abstract:

Scientific research in the various sciences is considered the basic pillar upon which university studies are based; it has great importance in acquiring knowledge and trying to scrutinize and develop it, and for academic scientific research to achieve its goal, it has become necessary to have basic criteria for it to be considered, because departing from these accepted norms It is considered a violation of what is required by law in preparing scientific research.

In this study, we will look at the phenomenon of scientific theft, as it is the most serious violations that the researcher may have occurred, which has exploded in the Algerian university circles in a large way recently, as it has become a real threat to the credibility of the Algerian scientific research in light of its appearance in multiple forms of varying severity, despite It is one of the preventive and punitive efforts that Algeria seeks to activate in combating scientific theft, but it did not achieve the desired results, and it did not contribute sufficiently to protect intellectual production.

key words:

Scientific research - Researcher- University Studies - Scientific Theft- Preventive Efforts -Punitive Efforts.

مقدمة:

يُعْتَبَرُ البحث العلمي"نشاطا علميا يتمثل في جمع المعطيات وتحليلها بهدف الإجابة عن مشكلة بحث معينة." وهو فن هادف وعملية لوصف التفاعل المستمر بين النظريات والحقائق، من أجل الحصول على حقائق ذات معنى، وعلى نظريات ذات قوى تنبؤيه." كما أنه: "محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وتنميتها، وفحصها وتحقيقها بتقص دقيق، ونقد عميق، ثم عرضها عرضا مكتملا بذكاء وإدراك، يسير في ركب الحضارة العالمية، ويسهم فيه إسهاما إنسانيا حيا شاملا."[1]

إن من أهم الشروط الأساسية التي من شأنها ضمان جودة البحوث العلمية بشكل عام هي التحلي بالأمانة العلمية، التي يتم تطبيقها من خلال توثيق الأفكار والآراء والأساليب التي تم إقتباسها من البحوث العلميّة الأخرى ونسبها إلى أصحابها، ومراعاة الدقة في

1 – بردق عبد الوهاب، "**أشكال السرقة العلمية وآليات محاربتها**"، مجلة البدر، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، المجلد11، العدد11، 2018، ص 1378.

وضع الهوامش من أجل تسهيل الوصول إلى المصادر والتعرف عليها، مع الحرص على التنوع في المراجع التي تم بناء البحث عليها، وعدم التحيّز لمؤلف أو مجموعة منهم.

لكن ونتيجةً تفشي ظاهرة السرقة العلمية في الأوساط الأكاديمية، أصبح هذا الأمر يشكل تهديدا على مصداقية البحوث العلمية من جهة، وجودتها من جهة أخرى، الأمر الذي يستدعي ضرورة الإلتفاف حول ظاهرة السرقة العلمية ومحاربتها، من خلال الإعتماد على الطرق المناسبة والمطلوبة للوقاية منها وتجنبها قبل حدوثها، أو اللجوء إلى أساليب عقابية قانونية بعد حدوثها.

تكمن أهمية هذا الموضوع في أن ظاهرة السرقة العلمية من أخطر الإنتهاكات التي قد يقع فيها الباحث، المتفشية في الأوساط الجامعية الجزائريّة بشكل كبير في الآونة الأخيرة. وبالتالي أصبحت تشكّل تهديدا حقيقيا يمسّ مصداقيّة البحث العلمي الجزائري في ظلّ تمظهرها في أشكال متعددة ومتفاوتة الخطورة. وعليه؛ كي يحقق البحث العلمي الأكاديمي غايته أصبح من الضروري توافره على معايير أساسية حتى يعتبر كذلك.

كما سنبين الجهود الوقائية والعقابية التي سعت الجزائر إلى تفعيلها في محاربة السرقة العلمية. وعلى ضوء ما سبق ذكره؛ ستكون دراستنا وفق الإشكالية التالية: ما هي التدابير والإجراءات التي إعتمدت عليها الجزائر في مكافحة ظاهرة السرقة العلمية؟

لقد إعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي؛ من خلال وصف لظاهرة السرقة العلمية وتشخصيها، وتحليل النصوص القانونية التي نصت على وجوب مكافحتها والوقاية منها. ومن خلال ذلك؛ إرتئينا تقسيم دراستنا إلى محورين:

- المحور الأول: حول ماهية السرقة العلمية.
- المحور الثاني: أساليب الوقاية من السرقة العلمية وسبل مكافحتها.

المحور الأول: الإطار النظري للسرقة العلمية

جاء في المادة 03 من القرار الوزاري رقم933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلّقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها التّعريف التالي: "تعتبر السرقة العلمية بمفهوم هذا القرار؛ كلّ عمل يقوم به الطّالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي، أو الباحث الدائم أو كلّ من يشارك في عمل ثابت للإنتحال

وتزوير النتائج، أو غشّ في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى."[1]

ويعرف قاموس Chambers المنتحل بأنه:"الشخص الذي يسرق أفكارا و كتابات الآخرين، و يقدمها على أنها ملك خاص به. وعندما يتم فعل ذلك في الجامعة فهو يهدف إلى تحقيق مكاسب كالحصول على منح مالية، ويعد ذلك خيانة للأمانة." أما قاموس "ميريام ويستر" يعرف الإنتحال العلمي بأنه: "سرقة وادعاء ملكية أفكار الآخرين، استخدام ما توصل إليه الآخرون من إنتاج فكري على أنه إنتاجه، ودون توثيق للمصدر الأساسي."[2]

فالسرقة العلمية هي إنتهاك حقوق الملكية الفكرية، أو حق المؤلف تحديدا، التي يعتبر الإنتحال أبرز صورها. كما يمكن تعريف السرقة العلمية في أبسط معناها على أنها تمثل إنتهاكا أكاديميا خطيرا. كما تعرف أيضا بأنها تحدث عند قيام الكاتب متعمدا باستخدام كلمات أو أفكار أو معلومات خاصة بشخص آخر، دون ذكر هذا الشخص أو مصدر هذه الكلمات أو المعلومات، منسبا إياها إلى نفسه.[3]

إضافة إلى ذلك؛ تعد السرقة العلمية واحدة من المشاكل التي تعرفها الجامعات العالمية عموما والجامعات الجزائرية على وجه الخصوص، حيث يؤدي ارتكابها إلى إنتهاك حقوق الملكية الفكرية والتأثير على جودة البحث العلمي.

أولا- أسباب تفشي ظاهرة السرقة العلمية:

لعل لجوء الطالب أو الأستاذ أو الباحث إلى السرقة العلمية مردُّه مجموعة من الأسباب يُمكن ذكر البعض منها في الآتي:

---

1 – فروم هشام، "**مظاهر السرقة العلمية في الجامعة الجزائرية**"، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والإجتماعية والإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد02، العدد07، 2019، ص341.

2 – أجعود سعاد، "**السرقة العلمية وطرق مكافحتها**"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد02، العدد08، 2017، ص566.

3 – سايح فطيمة، "**أخلاقيات البحث العلمي وجريمة السرقة العلمية في الجامعات، الجامعة الجزائرية نموذجا**"، الملتقى الوطني حول: آداب وأخلاقيات مهنة التدريس الجامعي والبحث العلمي، جامعة زيان عاشور، الجلفة، نوفمبر2018، (د.ص).

أ- توافر الشبكة العنكبوتية وسهولة الوصول إلى محتوياتها، دون علم الطلبة أو الباحثين أو تجاهلا منهم بمفهوم حقوق الملكية ومبادئ الأمانة العلمية وأسس التوثيق العلمي السليم للأبحاث.[1]

ب- تدني كل من المهارات البحثية ومستوى المهارات اللغوية.

ت- عدم نضج كل من ثقافة السرقة العلمية، وثقافة النزاهة العلمية.

ث- السعي للحصول على الدرجة العلمية و النجاح و تفضيل ذلك على العلم.

ج- قلة الوعي بتقنيات الإسناد و إثبات المصادر، وعدم معرفة الكيفيات المثلى للإقتباس والتوثيق.

ح- **غياب ثقافة العقاب و بروز ثقافة التسامح:** من الأسباب الرئيسية للسرقة العلمية في الجامعات هو التسامح مع مرتكبي هذه الجريمة، و في بعض الأحيان يكون هذا التسامح منظَّمًا، حيث يتمتع به بعض المُنتحلين من قِبل سُلطات الجامعة و إدارتها (رئاسة الجامعة، المجالس العلمية، لجان البحث على مستوى الجامعة ...إلخ) من خلال توفير حماية قوية لهم من أي محاولات متابعة إدارية أو قانونية.[2]

خ- **غياب الوازع الديني:** الذي يعتبر السبب الرئيسي في السرقات العلمية، فلو استحضر المنتحل مراقبة الله لما أقدم على هذا الفعل المجرم شرعا وقانونا.[3]

د- **غياب الردع القانوني:** لاشك أن غياب النصوص القانونية والفراغ التشريعي؛ يعتبر من بين الأسباب المؤدية إلى تفاقم ظاهرة السرقة العلمية في الأوساط الأكاديمية، فلو سنت تشريعات زاجرة لكانت رادعا للقضاء على إستفحال الظاهرة والقضاء عليها في مهدها.[4]

---

1 – مرين يوسف، طواهرية منى، **"البحث العلمي في ظل التكنولوجيا الرقمية، جاذبية الوسيلة وإشكالية المحتوى، قراءة في مضمون القرار 933 المتعلق بالسرقة العلمية"**، مجلة القانون، المركز الجامعي غليزان، الجزائر، المجلد 06، العدد 09، 2019، ص 398.

2 – طالب ياسين،**"جريمة السرقة العلمية وآليات مكافحتها في الجامعة الجزائرية في ضوء القرار الوزاري933"**،ملتقى وطني: الأمانة العلمية،جامعة أبو القاسم سعد الله،الجزائر،جويلية2017، ص88.

3 – أجعود سعاد، مرجع سابق، ص 566.

4 – معمري المسعود،بني حمد عبد السلام،**"ظاهرة السرقة العلمية مفهومها،أسبابها وطرق معالجتها"**، مجلة آفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر،المجلد02،العدد2017،09، ص03.

ذ- مشكلة الوقت أو الزمن: من الأسباب المؤدية إلى السرقة العلمية هو الضغط الذي يعيشه الطالب أو الأستاذ الباحث لإستكمال بحثه مع ضيق وعدم كفاية الوقت. خصوصا وأن البحث العلمي عملية شاقة تحتاج إلى إعمال مختلف عمليات العقل من تحليل وتركيب. كما تحتاج إلى قراءة واسعة وجيدة خاصة حول موضوع البحث، وهو ما يتطلب الحصول على وقت مناسب للقيام بعمل يكون عملا علميا في المستوى. وهذا الجانب يظهر أكثر وضوحا في مذكرات طلبة الدراسات العليا (الماجستير وأطروحات الدكتوراه)، ومذكرات الماستر لنظام "LMD". أين يُقْدِمُ الطالب على البحث عن أساليب تسهل عليه إنجاز مذكرته أو أطروحته وتقديمها في الآجال المحددة. فيعمد إلى إستنساخ مذكرة بأكملها من جامعة أخرى أو من الأنترنت.[1]

ر- إعتياد الباحثين للقيام بمثل هذا العمل: إذا سلم الباحث من الرقابة والردع والعقاب في إعماله سيتعود لا محالة على هذا الفعل.

ز- فطرة الإنسان المحبة للسهل والموجود: يقول علم الأنثروبولوجيا وهو علم دراسة الإنسان؛ أن هذا الأخير بفطرته يميل لجمع الأفكار الموجودة وتجديدها وتطويرها، بحيث تصبح ملكه من جهة أخرى، فإنه من المعروف مع الأسف؛ أن كثير من الطلبة يتم تثبيطهم وانتقاد أسلوب كتابتهم إذا ما استخدموا ألفاظهم وعباراتهم الخاصة، وبالتالي يقر الكثيرون بفشلهم ويلجئون لاستعارات كلمات وألفاظ الآخرين. حتى يضمنوا درجات أعلى ونتائج أفضل.[2]

س- السعي نحو الحصول على الترقيات و الدرجات العلمية الأعلى: إن غياب الإرادة في البحث العلمي يُشكِّلُ دافعًا قويًّا نحو إرتكاب جريمة السرقة العلمية، حيث يسعى بعض الطلبة والباحثين والأساتذة إلى القيام بإنجاز المذكرات والبحوث العلمية والمقالات ليس حبًّا في التأليف والقيام بالبحث العلمي، وإنما لكسب المال والحصول على الترقية في

---

1 – قوسطو شهرزاد، **"الآليات القانونية لمكافحة السرقة العلمية في البيئة الجامعية في ضوء القرار الوزاري رقم 933"**، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، جامعة عبد الحميد إبن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد03، العدد01، 2018، ص 69.

2 – معمري المسعود، بني حمد عبد السلام، مرجع سابق، ص04.

الرتبة بالنسبة للأساتذة، أو الحصول على مستوى علمي وشهادة علمية أعلى بالنسبة للطلبة.[1]

ثانيا- أنواع السرقة العلمية:

يمكننا التمييز بين خمسة أنواع من السرقة العلمية الأكثر شيوعا بالوسط الأكاديمي وهي:

أ- السرقة العلمية الناتجة عن النسخ واللصق: وهي أخذ جملة أو فقرة هامة دون وضعها بين علامتي إقتباس أو إسنادها للمصدر.[2]

ب- السرقة العلمية باستبدال الكلمات: وهي إقتباس جملة من أحد المصادر وتغيير بعض كلماتها لتبدو مبتكرة. ولتجنب ذلك يجب الحرص على وضع أي إقتباس -مهما كان حجمه- بين علامتي تنصيص، وذكر إسم مؤلف الكتاب أو المقالة المأخوذ منها، ويفضل ألا يميل الباحث للإقتباس إلا إذا كان ذا فائدة؛ خاصة في المسألة التي يحاول طرحها.[3]

ت- السرقة العلمية للأسلوب: المقصود بها إتباع نفس طريقة كتابة المقالة الأصلية، جملة بجملة ومقطع بمقطع، فهذه سرقة علمية، مع أن المكتوب لا يتطابق مع الوارد في النص الأصلي، ولا مع طريقة ترتيبه؛ وإنما هي سرقة للتفكير المنطقي الذي إتبعه المؤلف الأصلي في هندسة عمله.[4]

---

1 – طالب ياسين، مرجع سابق، ص341.

2 – علي إبراهيم فاطمة، أحمد إبراهيم مها، محمد العدل عمار ياسر، **"الإنتحالات العلمية: المصطلحات والمفاهيم مع دراسة مقارنة لعينة من برامج كشف السرقات العلمية"**، مؤتمر السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية: الظاهرة ومعالجتها، جامعة بني سويف، مصر، 2015، ص14.

3 – قلاتي عبد الكريم، شيبي وسام، **"اللغة الحماية العلمية في ظل تكنولوجيا المعلوماتية"**، مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية، المجلد 02، العدد 02،جامعة العربي التبسي، تبسة،الجزائر،2018، ص14.

4 – هلالي مسعود، **"الآليات التشريعية للحماية من السرقة العلمية في الجزائر- قراءة في القرار رقم:933لسنة2016"**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد03، العدد10، 2018، ص112.

ث- السرقة العلمية بإستخدام الإستعارة: تُستَخدم هذه الأخيرة؛إما لزيادة وضوح الفكرة، أو لتقديم شرح يلمس حس القارئ ومشاعره بطريقة أفضل من الوصف الصريح المباشر للعنصر أو العملية؛ لذا فهي وسيلة من الوسائل المهمة التي يعتمد عليها المؤلف في توصيل فكرته، وعليه يقتبس الإستعارات الواردة في كتابات الآخرين، شريطة رد مرجعيته لأصحابها الأصليين.[1]

ج- السرقة العلمية للأفكار: في حال الإستعانة بفكرة أبدعها باحث ما أو مقترح قدمه لحل مشكلة ما، يجب نسبتهما له بوضوح. ولا يجب الخلط هنا بين الأفكار والمفاهيم الخاصة، وبين مسلمات المعرفة التي لا يحتاج الباحث إلى نسبتها لأحد.[2]

ثالثا- مظاهر السرقة العلمية:

تتمثل مظاهر وصور السرقة العلمية "البلاجيا" فيما يلي:

أ- إقتباس كلّي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور، أو من كتب أو مجلاّت أو دراسات أو تقارير، أو من مواقع إلكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين.

ب- إقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين، ودون ذكر مصدرها أو أصحابها الأصليين.[3]

ت- إستعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها وأصحابها الأصليين.

ث- إستعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره وأصحابه الأصليين.

ج- نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة، وإعتباره عملا شخصيا.[4]

---

1 – فشار عطاء الله، فشار جميلة، **"صفات الباحث الأكاديمي"**، مجلة تاريخ العلوم، جامعة زيان عاشور، الجلفة ، الجزائر، المجلد 04، العدد 08، 2017، ص58.

2 – باخة عربية، **"آليات الوقاية من السرقة العلمية"**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد02، العدد02، 2017، ص188.

3 – يوسف أزروال، لعجال ليلى، **"تدابير مواجهة السرقة العلمية وأخلقة البحث العلمي وفقا للقرار 933 المؤرخ في 28جويلية2016"**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 09، العدد 01، 2018، ص 381.

4 – أجعود سعاد، مرجع سابق، ص567.

ح- إستعمال إنتاج فنّي معين أو إدراج خرائط أو صور، أو منحنيات أو جداول إحصائية أو مخطّطات في نص أو مقال، دون الإشارة إلى مصدرها وأصحابها الأصليين.

خ- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بإدراج إسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعداده.

د- قيام الباحث الرئيسي بإدراج إسم باحث آخر لم يشارك في إنجاز العمل بإذنه أو دون إذنه بغرض المساعدة على نشر العمل إستنادا لسمعته العلمية.[1]

ذ- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بتكليف الطّلبة أو أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية، من أجل تبنّيها في مشروع بحث أو إنجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي.

ر- التّرجمة من إحدى اللّغات إلى اللّغة التي يستعملها الطّالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية، دون ذكر المترجم أو المصدر[2]، وهي صورة إنتشرت في الآونة الأخيرة، بسبب عوامل عدة أهمها: سهولة السفر إلى الخارج للتحصيل والدراسة، بالمقارنة على ما كان عليه الحال في الماضي، وبالتالي سهولة الإقامة في الخارج لمدة طويلة، وإتقان اللغات الأجنبية.[3]

وعليه؛ وبعد تحليل صور وحالات السرقة العلمية التي حددها القرار الوزاري رقم 933، يلاحظ أنها تنقسم إلى مجموعتين: مجموعة مرتبطة بعمليات الإقتباس سواء كلي أو جزئي أو استعمال معلومات ومعارف الآخرين، دون الإشارة إلى أصحابها الأصليين. والمجموعة الثانية تتعلق بأعمال المشاركة وإدراج أسماء في أبحاث غير مشارك فيها، وإستغلال أعمال ومنجزات الطلبة وتقديمها بمؤتمرات وما شابه ذلك.[4]

1 – قلاتي عبد الكريم، شيبي وسام، مرجع سابق، ص35.

2 – فروم هشام، مرجع سابق، ص344.

3 – خضر عبد الفتاح، **أزمة البحث العلمي في العالم العربي**، الطبعة الثالثة، مكتبة صلاح الحجيلان، المملكة العربية السعودية، 1992، ص37.

4 – قوسطو شهرزاد ، مرجع سابق، ص67.

رابعا- نتائج تفشي آفة السرقة العلمية:

إن تفشي ظاهرة السرقة العلمية في الوسط الأكاديمي ينذر بمعضلة كبيرة، تقف أمام إنجازات البحث العلمي، وتقيض أركانه فمن الآثار المترتبة على انتشار السطو العلمي وتفشيه نذكر ما يلي:

أ- تصيب الباحثين بالسلبية والقنوط والإحباط؛ طالما ظل السارقون بعيدون كل البعد عن العقوبة جراء فعلتهم المخزية، فالباحثين يقضون الأيام والأشهر والسنين في عمل دؤوب مضني من أجل الحصول على نتائج جديدة تستحق النشر، مما يطرح التساؤل والشكوك عندهم من جدوى البحث العلمي الصادق.[1]

ب- تؤدي ظاهرة السرقات العلمية إلى حصول باحثين على درجات علمية لا يستحقونها، ومن ثم تدخل المجتمع الأكاديمي عناصر فاسدة دخيلة عليه، تفسد أكثر مما تصلح، ويعتلي من هؤلاء دون شك مناصب إدارية حساسة في الوسط العلمي، مما يجعل البحث العلمي ألعوبة في أيدي مجموعة من اللصوص والإنتهازيين.[2]

ت- تقضي على ملكة البحث العلمي النزيه، وتجعل الباحث لا يبالي من أين أتى بالمعلومة ولا مصدرها، وتنشئ عقليات هشة علميا، متهرئة فكريا، ويكون نتاجها أن تكون الأمة فراغا من كل عقلية بحثية.

ث- يتتلمذ على أيدي هؤلاء طلاب وباحثين؛ حيث فاقد الشيء لا يعطيه، ومن ثم ترتفع معدلات الفساد المالي والإداري في المجتمع الأكاديمي.[3]

المحور الثاني: الوقاية من ظاهرة السرقة العلمية

حتى يتم التخفيف من حدة وتفاقم السرقة العلمية لدى الباحثين، ينبغي القيام ببعض التدابير الوقائية، فالوقاية خير من العلاج، وعليه؛ هناك الكثير من الأساليب الوقائية التي يمكن تفعيلها، والتي تتمثل في الآتي:

---

1 – تناح أحمد، بجقينة ياسين، "**سرقات البحث العلمي بين حقوق الملكية الفكرية وأخلاقيات الباحث في الجزائر**"، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد04، العدد 02 ، 2019، ص493.

2 – مرين يوسف، طواهرية منى ، مرجع سابق، ص400.

3 – معمري المسعود، بني حمد عبد السلام، مرجع سابق، ص04.

أولا- سن القوانين:

بالرجوع إلى المشرع الجزائري؛ نجده لم يصدر أي قانون خاص يجرم السرقة العلمية قبل سنة 2017 بشكل مباشر، كما أن قوانين الملكية الفكرية رغم علاقتها بموضوع السرقة من حيث التخصص؛ إلا أنها لم تتناول صراحة جريمة السرقة العلمية أو الإنتحال بالرغم من تجريمها لكل أشكال الإعتداء على المصنفات التقليدية والإلكترونية، غير أنه يمكن إدراج السرقة العلمية ضمن حالات المساس بالحقوق المعنوية للمؤلف، وفي هذه الحالة أكدت المادة 25 من الأمر 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق والمجاورة، باحترام مصلحته وسلامته من أي تعديل قد يضره أو يشوه سمعته وشرفه. كذلك القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث الدائم، لاسيما المادة 31 منه، التي نصت على تجريم كل أعمال الغش والانتحال والتزوير في المنشورات والأعمال البحثية ورسائل الدكتوراه.[1]

ثانيا- برمجيات كشف السرقة العلمية:

لقد أدى إنتهاك حقوق الملكية الفكرية للآخرين من خلال السرقات العلمية، إلى قيام العديد من شركات البرمجيات، بتطوير برامج حاسوبية لإكتشاف الإنتحال العلمي، وبعض هذه البرمجيات مدعوم و متوافق مع اللغة العربية، أما البعض الآخر غير مدعوم بها، وعلى العموم؛ فإن تلك البرامج متخصصة لكشف السرقات العلمية، وهي برمجيات متاحة على الأنترنيت، تكون مجانية أو بمقابل،تقوم بكشف ومضاهاة النصوص لكشف التعرض للإنتحال أو السرقة.[2] ومن بين هاته البرامج التقنية نجد:

أ- برنامجTurnitin: قامت شركة "ترنتن" بتطوير برنامج يحمل إسمها في عام1966، ومنذ ذلك الحين وهو يقوم بدور رائد في إكتشاف حالات السرقة والغش والإنتحال. ويوجد على موقع الشركة معلومات متكاملة عن هذا البرنامج حيث يتم إكتشاف السرقة العلمية من خلال تحميل المقالة ومقارنتها ببلايين الصفحات والمحتويات المتاحة عبر الإنترنيت، وقواعد المعلومات الخاصة بالشركة. وأصبح برنامج Turnitin واحدا من أشهر

1 – بن قويدر الطاهر، جعيرن بشير، **"الممارسات المنافية للأمانة العلمية في البحث العلمي الأكاديمي وسبل مواجهتها، السرقة العلمية نموذجا"**، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، المجلد02، العدد01، 2018، ص437.

2 – أجعود سعاد، مرجع سابق، ص570.

برامج مقارنة النصوص، وقد تم تطويره نتيجة الفضائح الصحفية والسرقات الأدبية، وقد توجه واضع البرنامج بنسخة منه إلى الصحف كي ترصد المتلبسين بحالات الغش. ويتيح البرنامج للمدرسين بمقارنة نصوص تقارير طلابهم مع التقارير المختزنة، ومنها تقارير الطلاب السابقة، في قاعدة معلومات تابعة للمدرسة لكشف الغش، ويشير الخبراء إلى كفاءة هذا البرنامج، وهو يعمل حاليا مع حوالي 65%من الجامعات البريطانية، وتكمن ميزة الميزة الحقيقية لبرنامج Turnitin في مقدرته على البحث في الإنترنيت بشكل أسرع وأطول؛ مما يمكن الباحث نفسه بجهوده الذاتية.[1]

ب- برنامج CheckForPlagiarism.net: يعتبر من أفضل البرامج التي تستخدم لمنع الإنتحال على الأنترنيت، ذلك لتحقيقه أقصى قدر من الدقة في النتائج، من خلال إعتماده على نفس الأسلوب الذي تعتمده بصمة الأصابع؛ بحيث يقوم بتحليل وتلخيص المستند الأصلي وتحديد الكلمات المفتاحية في فقراته في شكل بصمات تدل عليها وتمييزها عن غيرها.[2]

ت- برنامج Plagiarismanet: يعد من أفضل أدوات البلاجياريزم المجربة، حيث يمكن التحقق من أصالة المحتوى لما يناهز 190 لغة بما فيها اللغة العربية، وذلك عن طريق لصق النص في مربع التحقق؛ أو رفع الملف أو كتابة رابطه في المكان المخصص لذلك. ويمكن لبلاجياريزما أيضا التحقق من قوقل سكولار الذي يحتوي على عدد مهم من المقالات وبراءات الإختراع والآراء القانونية.[3]

ث- برنامج Plagtracker: أداة لا بأس بها لإكتشاف الإنتحال العلمي؛ متاحة الإستعمال للأساتذة والطلاب، تتميز بواجهة مستخدم جذابة وأنيقة وسهلة الإستخدام، تمكن النسخة المجانية منها من التحقق من نصوص لا تتعدى 5000 كلمة، وذلك برفعها بعد التسجيل في المساحة المخصصة ومن ثم بدء عملية المسح، وانتظار ما يقارب 30دقيقة على الأكثر ليصل تقرير الكشف إلى البريد الإكتروني المصرح به عند التسجيل، ويبحث

---

1 – قلاتي عبد الكريم، شيبي وسام، مرجع سابق، ص39.

2 – عيساني طه، "**البرمجيات الإلكترونية كآلية للحد من السرقة العلمية في المؤسسات الجامعية**"، مجلة العلوم الإدارية والمالية،جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد01، العدد01،2017، ص 64.

3 – أزروال يوسف، لعجال ليلى، مرجع سابق، ص 387.

البرنامج في 14بليون من صفحات الويب، و05 مليون من الدراسات الأكاديمية، ولكنه لا يدعم اللغة العربية وإنما يقتصر على اللغات: " الإنجليزية، الفرنسية، الإيطالية، الألمانية، الإسبانية، والرومانية."[1]

ج- برنامج Plagiarism Met: برنامج يمكن تحميله على سطح المكتب، يتم الكشف عن السرقة من خلال ثلاث محركات: Google, Yahoo, Babylon.[2]

ثالثا- تدابير التحسيس و التوعية؛ وذلك من خلال:

أ- تنظيم دورات تدريبية وندوات وأيام دراسية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين الذين يحضرون أطروحات الدكتوراه.

ب- إدراج عبارة التعهد بالإلتزام بالنزاهة العلمية، والتذكير بالإجراءات القانونية في حالة ثبوت السرقة العلمية في بطاقة الطالب وطيلة مساره الجامعي.[3]

ت- إدراج مقياس أخلاقيات البحث العلمي، فالأخلاق هي العمود الفقري في كل الميادين والمجالات، فقد لجأت عدة جامعات إلى تلقين الممارسات الأكاديمية المتخلقة، من خلال تسليط الضوء على الأخلاق، كتدريب الباحثين على كيفية تجنب السرقة العلمية، والإهتمام بتعليم منهجية البحث العلمي، وإقامة عدة ندوات وأيام دراسية وملتقيات ومؤتمرات متكررة على كافة مؤسسات البحث، توصي على ضرورة التمسك بأخلاقيات البحث العلمي والحرص على الأمانة العلمية وتجنب الإنتحال العلمي.[4]

ث- تنظيم دورات تدريبية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين حول قواعد التوثيق العلمي وكيفية تجنب السرقات العلمية، خاصة بعدما أثبتت عدة دراسات أن السرقات العلمية لا تحدث دوما بصفة عمدية، بل تتم أيضا دون قصد، والسبب يكمن في قلة الوعي بتقنيات الإسناد وإثبات المصادر، وعدم معرفة الكيفيات

1 – مهاوات عبد القادر، محمد العربي ببوش، **"دور الوسائل الإلكترونية الحديثة في حماية البحث العلمي من السرقات"**، مجلة البحوث والدراسات، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 15، العدد 01، 2018، ص 195.

2 – أجعود سعاد، "**السرقة العلمية وطرق مكافحتها**"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، المجلد 01، العدد 02، 2017، ص 90.

3 – أزروال يوسف، لعجال ليلى، مرجع سابق، ص385.

4 – بردق عبد الوهاب، مرجع سابق، ص1388.

المثلى للإقتباس والتوثيق، وبالتالي عدم معرفة كيفية تجنب السرقات العلمية، لذا أصبح لزاما تنظيم دورات تدريبية كل سنة جامعية، بغية جعل الطلبة والباحثين أكثر وعيا بقواعد التوثيق وأهميته بالنسبة للبحث العلمي ، وجعلهم يدركون معنى السرقة العلمية، وكيفية تجنبها.[1]

رابعا- تنظيم تأطير التكوين في الدكتوراه و نشاطات البحث العلمي؛من خلال:

أ- تأسيس أرضية لدى كل مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث تمثل قاعدة بيانات رقمية لأسماء الأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الإستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين حسب شعبهم وتخصصاتهم وسيرتهم الذاتية ومجالات إهتماماتهم العلمية والبحثية للإستعانة بخبرتهم من أجل تقييم أعمال وأنشطة البحث العلمي.[2]

ب- شراء حقوق إستعمال مبرمجات معلوماتية كاشفة للسرقات العلمية بالعربية واللغات الأجنبية أو إستعمال البرمجيات المجانية المتوفرة في شبكة الأنترنيت وغيرها من البرمجيات المتوفرة أو إنشاء مبرمج معلوماتي جزائري كاشف للسرقة العلمية.[3]

ت- يتعين على كل طالب أو أستاذ باحث أو أستاذ باحث إستشفائي جامعي أو باحث دائم عند تسجيل موضوع بحث أو مذكرة أو أطروحة إمضاء إلتزام بالنزاهة العلمية، يودع لدى المصالح الإدارية المختصة لوحدة التعليم والبحث.[4]

ث- تحديد عدد مذكرات الماستر وأطروحات الدكتوراه التي يمكن الإشراف عليها من قبل كل أستاذ. كما يجب إحترام تخصص كل أستاذ في مجال الإشراف على نشاطات البحث، لأن ذلك من شأنه أن يعمل على إكتشاف السرقة العلمية في حالة إرتكابها من

---

1 – باخة عربية، مرجع سابق، ص189.

2 – أجعود سعاد، "**السرقة العلمية وطرق مكافحتها**"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، مرجع سابق، ص92.

3 – أجعود سعاد، "**السرقة العلمية وطرق مكافحتها**"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مرجع سابق، ص574.

4 – أزروال يوسف، لعجال ليلى، مرجع سابق، ص386.

طرف الطالب. كما وجب تشكيل لجان المناقشة والخبرة العلمية من بين الكفاءات المختصة في ميدانها العلمي.[1]

خامسا- إعداد أدلة إعلامية تدعيمية حول مناهج التوثيق وتجنب السرقات العلمية في البحث العلمي:

- تعد جامعات المملكة العربية السعودية من بين الدول العربية السباقة في إعداد عدة سلاسل حول مناهج التوثيق، وتجنب السرقة العلمية، حيث صدر عن عمادة التقويم والجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة2017، كتيب ضمن سلسلة دعم التعليم والتعلم بالجامعة عنوانه السرقة العلمية ما هي؟ وكيف أتجنبها؟ أهم ما جاء فيه ما يلي: إجعل هذا الكتيب مرشدا لك لتتعلم كيف تستفيد من أعمال غيرك بصورة صحيحة. كما صدرت عن عمادة تطوير المهارات بجامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية، ضمن سلسلة نصائح في التدريس وثيقة سنة 2010، عنوانها: كيف تجنب طلابك خطأ الوقوع في السرقة العلمية، تضمنت مفهوم السرقة العلمية، وكذا بعض النصائح لتجنب الوقوع في السرقة العلمية.[2]

- محاربة الغشّ على كلّ المستويات، وتكريس فكرة الأمانة والصدق بين صفوف الطّلبة في الإختبارات والفروض والبحوث والأعمال الموجهة؛ بدءا من مراحل التّعليم الأساسية وصولا إلى الجامعة؛ حتّى نؤسس لنشئ وجيل يمقت هذا السلوك ويرى فيه خروجا عن الأعراف العلمية.[3]

المحور الثالث- مكافحة ظاهرة السرقة العلمية:

تناول القرار الوزاري 933 في طياته مجموعة من التدابير العقابية حيث نص في مادته 08 على ضرورة إنشاء مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية على مستوى كل مؤسسة جامعية. حيث يقوم هذا المجلس بمباشرة إجراءات النظر في الإبلاغ عن السرقات العلمية وتوقيع العقوبات على مرتكبها[4]، وينبغي أن تتشكل المجالس التأديبية من أشخاص يشهد لهم بالنّزاهة والأخلاق العالية والشخصية القوية والمسار المهني

1 – قوسطو شهرزاد، مرجع سابق، ص72.

2 – باخة عربية، مرجع سابق، ص ص 190، 191.

3 – فروم هشام، مرجع سابق، ص345.

4 – قوسطو شهرزاد، مرجع سابق، ص74.

المتميز، مع إعطائها كامل الصلاحيات للتعامل مع مثل هذه الحالات دون تدخل من أي جهات خارجية.[1]

وعليه فإن الطالب المرتكب لجريمة السرقة العلمية يتعرض لعقوبات تأديبية،إذا ما إرتكب إحدى الحالات الواردة في نص المادة 03 من القرار الوزاري السالف الذكر، حيث يتم إبطال مناقشة الطالب لمذكرة الليسانس أو الماستر أو الماجستير أو الدكتوراه، وسحب اللقب الحائز عليه من وراء مناقشته إحدى رسائل التخرج السالفة الذكر. أما بالنسبة للأستاذ الجامعي في حالة السرقة العلمية المتعلقة بإعداد مذكرات الماستر والماجستير أو الدكتوراه، أو مختلف النشاطات العلمية أو البيداغوجية أو أعمال التأهيل العلمي، فإنه يتعرض لإبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه أو وقف نشر تلك الأعمال أو سحبها من النشر.

وتضيف المادة 38 من نفس القرار؛ "للجهات المتضررة الحق في مقاضاة المرتكبين للسرقات العلمية"[2]. حيث في حالة التعدي على حقوق الملكية الأدبية والفنية يحق للمتضرر والذي هو صاحب هذه الحقوق أن يرفع دعوى المسؤولية المدنية للمطالبة بالتعويض جراء الضرر الناتج عن التعدي، والمسؤولية المدنية يمكن أن تكون مسؤولية عقدية أو مسؤولية تقصيرية وذلك بحسب العلاقة الموجودة بين المؤلف والمعتدي على حقوقه،فإذا كانت العلاقة عقدية بين المؤلف والناشر مثلا وقام هذا الأخير بالإخلال بالإلتزام العقدي فيمكن رفع دعوى المسؤولية العقدية؛ أما إذا لم تكن هناك علاقة عقدية بين المؤلف وبين من إرتكب الخطأ ففي هذه الحالة يكون أمام دعوى المسؤولية التقصيرية للمطالبة بالتعويض.

كما ينبغي اعتماد الصرامة في التّعامل مع الحالات التي ثبت بالدليل القاطع ارتكابها للسرقة العلمية، حتّى تكون عبرة لمن تسول له نفسه السير في ذات الطّريق، وحتّى لا نكرس كما هو الحال فكرة التّسامح بشكل مطلق، ونلغي فكرة العقاب بذات الشّكل.[3]

لكن بالرغم من كل الجهود التي قامت بها الجهات الوصية سيما بعد إصدار القرار 933؛ إلاّ أن الجامعات الجزائرية لازالت قاصرة عن مواجهة هذه الظاهرة بجميع أشكالها. لأن

---

1 – فروم هشام، نفس المرجع، ص345.

2 – قوسطو شهرزاد، مرجع سابق، ص74.

3 – معمري المسعود، بني حمد عبد السلام، مرجع سابق، ص06.

هذه الأخيرة لم تأخذ حقها من التنظيم والتأطير الكافي في المنظومة القانونية، فلا قوانين حق المؤلف ولا أحكام هذا القرار مطبقة فعلياً على أرض الواقع؛ وعلى سبيل المثال فإنه بالرغم من مرور أكثر من سنة على صدور هذا القرار إلاّ أن أغلب المؤسسات الجامعية لا تتوفر على الهياكل المنصوص عليها في هذا القرار سيما مجلس أخلاقيات المهنة الجامعية، حتى وإن وجد في بعض المؤسسات الجامعية؛ فإنه يبقى هيكل دون روح طالما أنه لا يقوم بمتابعات فعلية لمرتكبي السرقات العلمية، بالرغم من الفضائح الكثيرة التي هزت الجامعة الجزائرية من حين لآخر. كما أن هناك إغفالا تاما لدور التطبيقات والبرمجيات الإلكترونية المتخصصة.[1]

خاتمة:

طالما تشكل السرقة العلمية جريمة وإنتهاكا لحقوق المؤلفين في العالم بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص، الأمر الذي يستلزم الحفاظ على الأمانة العلمية، والإلتزام بأخلاقيات البحث العلمي، فالأخلاق قيمة إنسانية ومعيار يحكم الممارسات البحثية ويؤطرها. وهذا لا يتأتى إلا من خلال توعية الباحثين بالعواقب التي تنجم عن هذه التجاوزات، بعقد الندوات والدورات التكوينية والتوجيهية لصالح الطلبة خصوصا؛ خاصة أن هناك الكثير من السرقات التي قد يقع فيها الباحث، نظرا لعدم إلمامه بطرق الإقتباس السليمة. أما من الجانب القانوني في سبيل المكافحة؛ لابد من الصرامة في التعامل مع التجاوزات المختلفة، وتطبيق العقوبات على المنتحلين حتى يكونوا عبرة لبقية الباحثين. ومن خلال دراستنا لظاهرة السرقة العلمية بين الوقاية والمكافحة؛ **توصلنا إلى وجوب:**

- تنمية وصقل وتحسين المهارات البحثية واللغوية.
- التوعية الجادة بظاهرة السرقة العلمية ومخاطرها وكيفية تجنبها، وزرع ثقافة النزاهة العلمية. وتعليم تقنيات الإسناد وإثبات المصادر، وطرق الإقتباس والتوثيق.
- توقيع الردع القانوني والعقاب وعدم التسامح على مرتكبي جريمة السرقة العلمية.
- على كل من لم يشارك في إنجاز العمل العلمي رفض إدراج إسمه مع الباحث الرئيسي بغرض المساعدة على نشر العمل إستنادا لسمعته العلمية.

1 – عيساني طه، مرجع سابق، ص69.

- على كل طالب أو شخص آخر رفض إنجاز أعمال علمية للأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم لكي لا يكونوا جزءا من جريمة السرقة العلمية، وللحد من تبنّي تلك الأعمال العلمية في مشاريع بحث أو إنجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي.

- إستعمال برمجيات كشف السرقة العلمية المختلفة سواء عن طريق شرائها أو تحميلها من شبكة الأنترنيت مجانا.

- تنظيم ندوات وأيام دراسية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين الذين يحضرون أطروحات الدكتوراه.

- إدراج درس مفصل وأساسي حول أخلاقيات البحث العلمي في مقياس المنهجية. وتكريس فكرة الأمانة والصدق بين صفوف الطّلبة في مختلف الإختبارات وببحوث الأعمال الموجهة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا / قائمة المصادر:

- القوانين:

1- الأمر رقم: 03-05 الصادر بتاريخ: 19جويلية2003، المتضمن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، الجريدة الرسمية، العدد33، الصادرة بتاريخ: 23جويلية2003.

2- القرار الوزاري رقم933 المؤرخ في: 28جويلية 2016 ، المحدد للقواعد المتعلّقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، النشرة الرسمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية.

ثانيا / قائمة المراجع:

أ- الكتب:

1- خضر عبد الفتاح، **أزمة البحث العلمي في العالم العربي**، الطبعة الثالثة، مكتبة صلاح الحجيلان، المملكة العربية السعودية، 1992.

ب- المقالات في المجلات:

1- أجعود سعاد، "**السرقة العلمية وطرق مكافحتها**"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد02، العدد08، 2017، ص ص 564 - 583.

2- أجعود سعاد، "**السرقة العلمية وطرق مكافحتها**"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، المجلد 01، العدد 02، 2017، ص ص 82- 100.

3- باخة عربية، **"آليات الوقاية من السرقة العلمية"**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد02، العدد02، 2017، ص ص 186- 195.

4- بردق عبد الوهاب، **"أشكال السرقة العلمية وآليات محاربتها"**، مجلة البدر، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، المجلد11، العدد11، 2018، ص ص 1376 - 1389.

5- بن قويدر الطاهر، جعيرن بشير، **"الممارسات المنافية للأمانة العلمية في البحث العلمي الأكاديمي وسبل مواجهتها، السرقة العلمية نموذجا"**، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، المجلد02، العدد01، 2018، ص ص 430- 441.

6- تناح أحمد، بجقينة ياسين، **"سرقات البحث العلمي بين حقوق الملكية الفكرية وأخلاقيات الباحث في الجزائر"**، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد04، العدد 02 ، 2019، ص ص 487، 499.

7- عيساني طه، **"البرمجيات الإلكترونية كآلية للحد من السرقة العلمية في المؤسسات الجامعية"**، مجلة العلوم الإدارية والمالية،جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد01، العدد01،2017، ص ص 60 -73.

8- فروم هشام، **"مظاهر السرقة العلمية في الجامعة الجزائرية"**، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والإجتماعية والإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد02، العدد07، 2019، ص ص 339 -346.

9- فشار عطاء الله، فشار جميلة، **"صفات الباحث الأكاديمي"**، مجلة تاريخ العلوم، جامعة زيان عاشور، الجلفة ، الجزائر، المجلد 04، العدد 08، 2017، ص ص 54 – 60.

10- قلاتي عبد الكريم، شيبي وسام، **"اللغة الحماية العلمية في ظل تكنولوجيا المعلوماتية"**، مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية، المجلد 02، العدد 02،جامعة العربي التبسي، تبسة،الجزائر،2018، ص ص 31- 42.

11- قوسطو شهرزاد، **"الآليات القانونية لمكافحة السرقة العلمية في البيئة الجامعية في ضوء القرار الوزاري رقم 933"**، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، جامعة عبد الحميد إبن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد03، العدد01، 2018، ص ص 62- 75.

12- مرين يوسف، طواهرية منى، **"البحث العلمي في ظل التكنولوجيا الرقمية، جاذبية الوسيلة وإشكالية المحتوى، قراءة في مضمون القرار 933 المتعلق بالسرقة العلمية"**، مجلة القانون، المركز الجامعي غليزان، الجزائر، المجلد 06، العدد 09، 2019، ص ص 393 - 408.

13- معمري المسعود، بني حمد عبد السلام،**"ظاهرة السرقة العلمية مفهومها،أسبابها وطرق معالجتها"**، مجلة آفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر،المجلد02،العدد09،2017، ص ص 01- 09.

14- مهاوات عبد القادر، محمد العربي ببوش، **"دور الوسائل الإلكترونية الحديثة في حماية البحث العلمي من السرقات"**، مجلة البحوث والدراسات، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 15، العدد 01، 2018، ص ص 115 - 132.

15- هلالي مسعود، "**الآليات التشريعية للحماية من السرقة العلمية في الجزائر- قراءة في القرار رقم:933لسنة2016"**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد03، العدد10، 2018، ص ص 108- 121.

16- يوسف أزروال، لعجال ليلى، **"تدابير مواجهة السرقة العلمية وأخلقة البحث العلمي وفقا للقرار 933 المؤرخ في 28جويلية2016"**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 09، العدد 01، 2018، ص ص 378، 391.

ج-المقالات في الملتقيات والندوات:

1- سايح فطيمة، **"أخلاقيات البحث العلمي وجريمة السرقة العلمية في الجامعات، الجامعة الجزائرية نموذجا"**، الملتقى الوطني حول: آداب وأخلاقيات مهنة التدريس الجامعي والبحث العلمي، جامعة زيان عاشور، الجلفة، نوفمبر2018.

2- طالب ياسين، **"جريمة السرقة العلمية وآليات مكافحتها في الجامعة الجزائرية في ضوء القرار الوزاري 933"**، الملتقى الوطني حول: الأمانة العلمية، جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر، جويلية2017.

3- علي إبراهيم فاطمة، أحمد إبراهيم مها، محمد العدل عمار ياسر، **"الإنتحالات العلمية: المصطلحات والمفاهيم مع دراسة مقارنة لعينة من برامج كشف السرقات العلمية"**، مؤتمر السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية: الظاهرة ومعالجتها، جامعة بني سويف، مصر، 2015.